

اليمن يطلق رؤية للمساهمات المحددة وطنياً خلال أعمال مؤتمر المناخ (COP30)



التزام اليمن بالعمل مع الشركاء الدوليين لتبعية الموارد المالية والتقنية وبناء القدرات .

بيلم / سبأ: أطلقت الجمهورية اليمنية، على هامش أعمال مؤتمر الأطراف الثلاثين للتغير المناخي (COP30) المنعقد بمدينة بيلم البرازيلية، رؤية اليمن للمساهمات المحددة وطنياً في نسختها الثالثة .

وأوضح وزير المياه والبيئة أن إطلاق الرؤية يمثل إعلاناً جديداً لحق اليمن في التنمية والعدالة المناخية..مشيراً إلى أنها ليست مجرد وثيقة تقنية، بل رسالة واضحة بأن اليمن، رغم التحديات الاقتصادية والإنسانية، يرفض أن يبقى خارج مسار التحول المناخي العالمي.

وأشار الشرجبي إلى أن الرؤية الجديدة حددت أهدافاً طموحة حتى العام 2035، تشمل تعزيز أمن المياه، وزيادة حصة الطاقة المتجددة، وتطوير الزراعة الذكية،

وحماية السواحل المهددة، وتنمية المناطق الساحلية واستعادة النظم البيئية..مجدداً

رئيس الأركان يشهد اختتام الندوة العلمية العسكرية الأولى بكلية القيادة والأركان

وتقديره لقيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان على دعمهم لإقامة الندوة.. موضحاً أن الهدف الرئيس منها هو فتح نقاش علمي ومنهجي حول تطوير المناهج الدراسية للكلية بما ينسجم مع طبيعة التحديات الراهنة ويحقق مبدأ التطوير المستمر للعلوم العسكرية.

وتناولت الندوة خلال جلساتها عدداً من المحاور العلمية المرتبطة ببطبيعة التعليم العسكري المعاصر، شملت: التاريخ العسكري وتأثيرات الحروب والصراعات على اليمن والجغرافيا السياسية وأثرها على مسار الصراع، الإدارة الحديثة والقيادة الاستراتيجية والذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال العسكري وأنظمة الدفاع الجوي والقوات البحرية، وعلم السلوكيات العسكرية ومادة التكتيك العسكري وتطوير وتحديث المدفعية إضافة إلى أوراق بحثية ناقشت متطلبات تطوير المناهج وأساليب رفع كفاءة الضباط الدارسين.

واختتمت الندوة أعمالها بعدد من التوصيات والخبرات العلمية والعملية الهادفة إلى تطوير المناهج العسكرية وتعزيز قدرات كلية القيادة والأركان كمؤسسة تعليمية وبحثية متقدمة.

أهمية الاستفادة من تجارب الدول الشقيقة والصديقة، والارتقاء بكفاءة الكادر التعليمي، وتوفير بيئة حديثة تجعل من الكلية مركزاً للبحوث العسكرية والمعرفية من جانبه، أوضح نائب مدير الأكاديمية العسكرية العليا، العميد الركن فيصل شبير، أن هذه الندوة تأتي في إطار الجهود المستمرة لتحديث مناهج الكلية بما يتلاءم مع رؤية القيادة العسكرية ومتطلبات المرحلة..مشيراً إلى أهمية أن تواكب المقررات العلمية المتغيرات الاستراتيجية والعملية والتكنولوجية، وأن تسهم في إعداد ضباط قادرين على إدارة العمليات والتعامل مع بيئات عسكرية معقدة ومتسارعة.

من جانبه رحب مدير كلية القيادة والأركان، عميد ركن سفيان عبدالرحيم، بالحاضرين والمشاركين.. مؤكداً أن انعقاد الندوة يعكس حرص الكلية على تطوير العملية التعليمية، وتحديث المحتوى العلمي بما يتواءم مع المستجدات العسكرية والمعرفية..موجهاً الشكر للجان العلمية والتنظيمية والباحثين على جهودهم التي أسهمت في إنجاح أعمال الندوة.

كما ألقى رئيس الندوة، اللواء الركن عبدالعزيز الشميري، كلمة أكد فيها شكره

مأرب / سبأ: شهد رئيس هيئة الأركان العامة، قائد العمليات المشتركة، الفريق الركن، صغير حمود بن عزيز، في مدينة مأرب، اختتام الندوة العلمية العسكرية الأولى لكلية القيادة والأركان، والتي أقيمت تحت عنوان (تطوير وتحديث المنهج الدراسي لكلية القيادة والأركان)، ونظمتها الأكاديمية العسكرية العليا ممثلة بكلية القيادة والأركان.

وأكد رئيس الأركان في كلمته أن انعقاد الندوة يمثل محطة رئيسية في مسار تطوير التعليم العسكري الأكاديمي، وفرضية علمية تهدف إلى تحديث مناهج كلية القيادة والأركان بما يمكن ضباط القوات المسلحة من امتلاك الكفاءة العلمية والعملية في آن واحد.. مشدداً على ضرورة أن تستجيب المناهج لمطالبات المرحلة وتوجهات القيادة السياسية والعسكرية، وبما ينسجم مع طبيعة المتغيرات الاستراتيجية والتكنولوجية والمعرفية الحديثة.

وأوضح الفريق بن عزيز، أن تطوير مناهج كلية القيادة والأركان يمثل استمراً مباشراً في بناء العقل العسكري اليمني، وإعداد جيل من الضباط القادرين على التخطيط المشترك، واتخاذ القرار وإدارة المعركة في ظل التعقيد المعرفي والتكنولوجي الحديث..مشدداً على

بحث مع السفير الألماني تطوير آليات التنسيق بين الجانبين وزير الصحة يترأس اجتماعاً استثنائياً لمناقشة تداعيات فيروس «ماربورغ»



ومراكز العزل، ومخازن اللقاحات، وكثير من المشاريع خلال مواجهة (كوفيد) وما بعده، والدعم في مجال التغذية عبر اليونيسيف.

السفير الألماني، لدى اليمن، توماس شنابير، سبل تطوير آليات التنسيق بين الجانبين، والتدخلات في القطاع الصحي والإطار المستقبلي للتعاون التنموي والسبل المثل في الدفع بدعم المشاريع المقبلة. ومناقشة الإطار المستقبلي للتعاون من أجل صحة أفضل للناس.

وفي ختام اللقاء، كرم وزير الصحة العامة والسكان، السفير الألماني بدرج تذكاري كعرفان وشكر للحكومة الألمانية الصديقة لدعمها للقطاع الصحي في اليمن.

تتطلبها مرحلة الاستعداد. وعلى صعيد آخر بحث وزير الصحة العامة والسكان، الدكتور قاسم بحبيب، مع العاصمة المؤقتة عدن، مع

السفير الألماني، لدى اليمن، توماس شنابير، سبل تطوير آليات التنسيق بين الجانبين، والتدخلات في القطاع الصحي والإطار المستقبلي للتعاون التنموي والسبل المثل في الدفع بدعم المشاريع المقبلة. ومناقشة الإطار المستقبلي للتعاون من أجل صحة أفضل للناس.

وفي ختام اللقاء، كرم وزير الصحة العامة والسكان، السفير الألماني بدرج تذكاري كعرفان وشكر للحكومة الألمانية الصديقة لدعمها للقطاع الصحي في اليمن.

موضحاً أهمية توزيع المهام والأدوار بين فرق العمل المختلفة وفقاً للتخصصات الفنية بما يضمن استجابة تلقائية وسريعة ومنسقة لأي حالة اشتباه.

كما لفت الدكتور بحبيب، إلى أهمية تكثيف رسائل التثقيف الصحي، وتوحيد الخطاب التوعوي المبني على الأدلة العلمية لضمان رفع وعي المجتمع بطرق الوقاية، والتعامل مع الأمراض الوبائية.

من جانبه قدم وكيل وزارة الصحة لقطاع الرعاية الصحية الأولية، رئيس اللجنة الدكتور علي الوليدي، عرضاً تفصيلياً حول التحديات القائمة والاحتياجات التنظيمية والفنية التي

عدن / سبأ: ترأس وزير الصحة العامة والسكان، الدكتور قاسم بحبيب، في العاصمة المؤقتة عدن اجتماعاً موسعاً للجنة الحدث، لمناقشة تداعيات ظهور فيروس «ماربورغ» في بعض دول الجوار الإقليمي، والوقوف أمام جاهزية القطاع الصحي الوطني لمواجهة أي طارئ محتمل .

واستعرض الاجتماع، مستويات الاستعداد في المنافذ البرية والبحرية والجوية، ووضع المختبرات الوطنية والجاهزية اللوجستية للقطاع الدوائي والإمداد الطبي.

وتطرق الاجتماع، إلى تقييم الوضع الوبائي إقليمياً ودولياً ودور شركاء القطاع الصحي في تعزيز قدرات القطاع الصحي إلى جانب خطط التوعية الصحية الموجهة للمجتمع ووسائل الإعلام.

وشدد وزير الصحة على ضرورة رفع مستوى التأهب الوطني، واتخاذ التدابير الفورية بما يتوافق مع اللوائح الصحية الدولية IHR.. مؤكداً على أهمية الانتقال من مرحلة الاستجابة الحثيئة إلى مرحلة الإجراءات الفاعلة والمنسقة بين مختلف قطاعات الوزارة.

كما أكد الوزير، على ضرورة رفع الجاهزية في مراكز الترصد، وتعزيز القدرات التخصصية للمختبرات، والتأكد من جاهزية مراكز العزل الطبي «احتياطياً» تحسباً لأي مستجدات..

مدير عام مديرية شحن الشيخ محمد بن محمد زعبنوت في حديث لـ 14 أكتوبر

شحن على حافة الانهيار ونطالب بتدخل عاجل لإنقاذ آخر بوابة شرقية لليمن



نظامي أسبوعياً. هذا يشكل عبئاً هائلاً على الخدمات المحدودة، ويتسبب في تحديات أمنية واجتماعية معقدة.

هل تعاني المدينة من غياب التخطيط العمراني؟ نعم، شحن تنفقر إلى مخطط تنظيمي (Master Plan).

ونتمنى إعداد مخطط حضري متكامل يواكب مستقبل المديرية كمنفذ دولي مهم.

ما رسالتكم للقيادة السياسية والحكومة والجهات المانحة؟

رسالتي واضحة: شحن تستغيث ..نطالب مجلس القيادة الرئاسي، مجلس الوزراء، والجهات المانحة بالتدخل العاجل لإنقاذ المديرية قبل الوصول إلى نقطة اللاعودة .

كلمة أخيرة... هل لديكم رسالة شكر؟

أتقدم بالشكر للأستاذ محمد علي ياسر، محافظ المهرة، على جهوده في دعم الخدمات، ودعم تشغيل الكهرباء الحالية قدر الإمكانات، وتنفيذ مشروع توسعة الشارع العام إلى أربعة خطوط، إضافة إلى تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع مياه مدينة شحن.

في وقت تتسارع فيه معاناة المناطق النائية وتتراجع الخدمات الأساسية في أطراف البلاد، تبرز مديرية شحن بمحافظة المهرة كإحدى أكثر المناطق اليمنية تهمةً رغم أهميتها الاستراتيجية باعتبارها البوابة الشرقية لليمن. وبين صحراء مترامية الأطراف وواقعٍ خدمي يقترب من حدود الانهيار الكامل، يطلق مدير المديرية، الشيخ محمد بن محمد سعيد زعبنوت، نداءً صريحاً يحمل الكثير من القلق والمسؤولية في آن واحد.

في هذا الحوار الخاص لصحيفة 14 أكتوبر، يكشف زعبنوت عن صورة حقيقية وصادمة للوضع الخدمي والصحي والتعليمي، ويتحدث عن أخطر التحديات التي تواجه المديرية، من انعدام الكهرباء وندرة الأدوية، إلى التمييز الجغرافي في تدخلات المنظمات، مروراً بتفاقم ملف المهاجرين غير النظاميين وغياب التخطيط العمراني. حوار يضع النقاط على الحروف، ويكشف أسرار ما يحدث في «الوجه اليمني المنسي»... ويضع أمام القيادة والجهات المانحة أسئلة صعبة تحتاج إلى إجابات وقرارات عاجلة.

وفيما يلي نص الحوار:

المراكز الصحية تعتمد على مولدات كهربائية متعثرة

نشكر محافظ المهرة على جهوده في دعم الخدمات

اتهتمم المنظمات الدولية بالتمييز الجغرافي... ما حقيقة ذلك؟

للأسف هذه الحقيقة، المنظمات الدولية تتجاهل منطقتنا بحجة أن شحن بعيدة عن مركز المحافظة. نرى مدارس في مناطق أخرى فيها مظلات وطاقة شمسية ومختبرات، بينما شحن لا تملك أياً من ذلك. هذا التمييز غير مبرر.

ما مخاطر استمرار هذا الإهمال؟

الخطر كبي. إهمال المناطق النائية قد يؤدي إلى خلق بيئة مناسبة لظهور جماعات متطرفة - لا قدر الله - لذلك على المنظمات الدولية أن تتحمل مسؤوليتها وتوجه تدخلاتها إلى المناطق الأكثر احتياجاً.

ملف المهاجرين غير النظاميين... كيف يتفاقم في شحن؟ المديرية تستقبل 550 إلى 600 مهاجر غير

فقط، وهي رواتب لا تكفي لاحتياجاتهم الأساسية، واضطرت المديرية لتحمل جزء من تغذيتهم وفق الإمكانيات المتاحة.

تحدثت عن غياب العدالة في المكافآت... كيف ذلك؟

السلطة المحلية بالمحافظة صرفت مكافأة 50 ألف ريال لجميع المعلمين، لكن دون تمييز بين من يعمل في المناطق الصحراوية البعيدة ومن يعمل في المدن ؛ هذا خلق حالة عدم تكافؤ، ودفع المعلمين للعرزوف عن المدارس النائية، مما تسبب في عجز كبير في الكادر التعليمي. بعض المعلمين أصبحوا ينامون في مكاتب الإدارة لعدم وجود سكن لهم.

ما الحل الذي تقترحوه لضمان استقرار العملية التعليمية؟

الحل واضح: تثبيت المعلمين عبر الخدمة المدنية ليشفعوا بالأمان الوظيفي، ويستمتروا في أداء رسالتهم دون خوف من التسرب.

واسعة وقرب جغرافي من دول الخليج، ما يجعل الاستثمار فيها فرصة حقيقية إذا توفرت الكهرباء المستقرة.

كيف تصفون وضع القطاع الصحي في المديرية؟

صعب جداً، لدينا أكثر من سبع مناطق نائية، بعضها يبعد أكثر من 120 كيلومتراً عن المركز.المراكز الصحية تعتمد على مولدات كهربائية متعثرة وتواجه نقصاً حاداً في الأدوية والمعدات الطبية.

نحن نشكر سلطنة عمان على إنشاء مستشفى السلطان قابوس، لكن المستشفى بحاجة ماسة إلى: مساكن للأطباء وإمكانات إدارية ودعم بالأدوية للمناطق البعيدة

وماذا عن وضع التعليم؟ الوضع مؤلم، هناك مدارس بُنيت ولكن لم تؤثت، ما يجبر الطلاب على الدراسة على الأرض في ظروف مناخية صعبة. أما المعلمون المتقاعدون، فيتقاضون 60 إلى 70 ألف ريال

بداية... كيف تصفون الوضع العام في مديرية شحن اليوم؟

الوضع في شحن يمثل صورة مؤلمة لليمن المنسي. نحن أمام انهيار شامل في الخدمات الأساسية، من الكهرباء إلى الصحة والتعليم، وكل ذلك ينعكس بشكل خطير على الأمن والاستقرار في هذه البوابة الشرقية المهمة للبلاد.

لنبدأ بالكهرباء... لماذا تصفونها بمفتاح كل الأزمات؟

الكهرباء هي الأزمة المركزية، لأنها تؤثر على جميع القطاعات. شحن ليست بحاجة إلى طاقة ضخمة؛ نحن نحتاج فقط إلى محطة متوسطة بين 20 و25 ميغا من الطاقة الشمسية. الاعتماد على مولدات الديزل أصبح استنزافاً غير محتمل، سواء في الوقود أو قطع الغيار والصيانة. وبكل وضوح تكلفة تشغيل الديزل لعام واحد تساوي تكلفة إنشاء محطة طاقة شمسية مستدامة.

هل تعتبرون الطاقة الشمسية حلاً عملياً للمديرية؟

نعم، بل هي الحل الوحيد الممكن اقتصادياً وعملياً، وهي أيضاً عامل جذب للمستثمرين، فشحن تتميز بمساحات